نظرة علي أنظمة التاميناات الاجتماعية خلال جائحة كورونا

د. ماهر ضاحي ماهر

(ISSN: 2537 - 0758)

نظرة علي انظمة التامينات الاجتماعية خلال جائحة كورونا

د. ماهر ضاحي ماهر

الملخص:

عند ظهور جائحة كورونا، كان من الهام أن نتذكر أهمية النظم الخاصة بالحماية الإجتماعية والتي تشمل توفير الأمن الاجتماعي لطبقات الشعب، مثل الطبقات الضعيفة والعمالة اليومية، مما أدى إلى التجديد وإعادة النظر فى التوجهات نحو النظم الاجتماعية وكذلك السياسات المالية لتصبح أكثر فعالية وشمولا وأكثر عدالة من ذي قبل، وبناء على تداعيات الجائحة وما نتج عنها من أزمات اثرت على زيادة نسبة الفقر والبطالة بسبب تدهور الأنظمة الاقتصادية ليصبح الاختيار الأصعب بين قبول مزيدا من المرونة في علاقات العمال والحقوق الخاصة بالعمل والعمال. وقد شكل ذلك ضغطا كبيرا على أنظمة الحماية الاجتماعية لتظهر معه فجوات وثغرات عن تطبيقها وقد تطلب ذلك حوارا بناءً بين أطراف المجتمع لوضع خطط وتشريعات تتسق مع المخاطر التي طرأت على سوق العمل ثم الصمود أمام اثار تلك الأزمة.

A look at social security systems during The Corona pandemic

Dr. Maher Dahi Maher

When the Corona pandemic appeared, it was important to remember the importance of social protection systems, which include providing social security for the classes of the people, such as the weak classes and daily workers, which led to renewal and reconsideration of trends towards social systems as well as financial policies to become more effective, comprehensive and more just than before, and based on the repercussions of the pandemic and the resulting crises that affected the increase in poverty and unemployment due to the deterioration of economic systems, it became the most difficult choice between accepting more flexibility in labor relations and the rights of work and workers and gaps in its application, and this required a constructive dialogue between the parties of society to develop plans and legislation consistent with the risks that occurred on the labor market and then to withstand the effects of that crisis.

تمهيد:

منذ العصور القديمة، وجد البشر شيئًا يسمح لهم بتأمين احتياجاتهم المعيشية. وهذا ينطبق بشكل خاص على الشعور بالأمان، الذي يراه كأحد الأولويات في مواجهة الأخطار الاجتماعية التي يتعرض لها بعد السعي وراء الحياة العملية مثل المرض، والعجز، والوفاة، والشيخوخة، وحوادث العمل، والبطالة، والرجل ليس لديه شيء. المجهود الذي وفره واجه هذه الأخطار وتنوع الوسائل التي اعتمد عليها، بدءًا من فكرة التعاون الأسري وتضامن الأخوة. من هناك انتقل إلى فكرة إنقاذ الآخرين وطلب المساعدة. ومع ذلك، فقد أثبتت هذه الصناديق أنها غير قادرة على تلبية احتياجاته. وبالتالي، كان من الضروري إيجاد طرق للحصول على ما يريده وضمان لقمة العيش. عش حياة كريمة وآمنة. تتغير احتياجات الشركات من وقت لآخر، وتختلف حسب الزمان والمكان. كل ظرف له احتياجات أخرى. ومن ثم فمن الضروري تنويع وسائل الرعاية الاجتماعية ونطاق خدماتها. تعمل سياسة الدولة على تطوير برامج تضمن مستوى معيشيًا لائقًا للأفراد، وتحميهم من الوقوع ضحية لظروف مختلفة[١].

تتغير احتياجات المجتمعات من وقت لآخر وتتغير مع الزمان والمكان. كل ظرف له احتياجات أخرى. من هنا لابد من تنويع وسائل الحماية الاجتماعية ونطاق خدماتها، وتسعى سياسات الدول إلى تطوير برامج تضمن مستوى معيشي لائق للأشخاص الذين يحمونهم من الضحايا في ظل ظروف مختلفة.

تحاول الدول وضع قوانين تحمي حياة الناس من خلال اقتطاع جزء من رواتبهم بالإضافة إلى مساهمة صاحب العمل في نفس بدل التأمين الشهري لكل موظف يتلقونه من خلال مساهمة موظف الضمان الاجتماعي. تشريع من القوانين ذات الصلة لضمان أن الجمهور يواجه تحديات مختلفة على المستوى الشخصي أو العملي.

يهدف التأمين الاجتماعي إلى ضمان الحماية الاجتماعية، لأن الحماية الاجتماعية تتمثل في مجموعة من الآليات والمؤسسات التي تقوم على تحقيق مبدأ التضامن والتضامن، لضمان حماية الناس من المخاطر الاجتماعية. مثل الفقر والبطالة ومخاطر حوادث العمل والأمراض. تهدف الحماية الاجتماعية إلى توفير الوسائل للتغلب على المواقف التي تؤثر سلباً على رفاهية المواطنين، والحماية الاجتماعية هي إحدى السياسات والبرامج الإلزامية للحد من الفقر، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر. وتقوية قدرتها على إدارة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية كالإعاقة والشيخوخة والمرض[٢].

(ISSN: 2537 - 0758)

ومن المتغيرات التي يعيشها العالم في الفترة الحالية هي ازمة الوباء العالمي لكورونا وتحولة لجائحة عالمية، استدعت بذلك الدول لاتخاذ اجراءات شديدة لمواجهة تفشي فيروس الكورونا في انحاء العالم، منها اجراءات الغلق الكامل للبلاد واجراءات الحجر الصحي واجراءات العزل المنزلي كل ذلك في سبيل الحد من انتشار الوباء وتقليل انتشار العدوي والحد من اعداد الاصابة.

ففي ظل المتغيرات التي يشهدها العالم منذ ظهور فيروس الشريان التاجي "كوفيد-١٩" وانتشاره في جميع الدول، يبدو أن تأثيره الاقتصادي والاجتماعي كبير ومؤثر على المستوى العالمي والوطني. حظر السفر/الإغلاق الكامل لجميع المؤسسات الحكومية: "المدارس والجامعات والشركات والمصانع وشركات الترفيه والسياحة" أثرت سلباً على اقتصاديات جميع دول العالم وأدخلت النظام العالمي في حالة ركود، وكان لها آثار اقتصادية واقتصادية أدى النظام الاجتماعي. مصر لأنها أثرت على كل دول العالم، فمن المؤكد أن الأزمة العالمية برمتها ستنتهي عندما يترك المجتمع آثارها على كل الناس، وإن كانت هذه الآثار تختلف من دولة إلى دولة حسب ظروفهم الاقتصادية والسياسية.

ومن هذا المنطلق اتخذت حكومات العالم سلسلة من القرارات والإجراءات لوضع حد للأزمة الاقتصادية والصحية التي كان لها تداعيات اقتصادية واجتماعية أثرت على المجتمع. وينصب التركيز على العمال المصريين وخاصة العاملين في "القطاع الخاص وغير الرسمي" مما أدى بدوره إلى تدهور أوضاعهم وفقدان موادهم الأساسية لتلبية تلك الاحتياجات. أصول أسرهم. جاء ذلك في سياق قرارات وتصرفات تعسفية لرجال أعمال قتلوهم واقتحموا عملهم "طردوا أو طردوا". يرفض العمال الجماعيون في بعض الشركات دفع الأجور أو اقتطاعها مع إجبار العمال على العمل في ساعات متأخرة، متجاهلين الإجراءات أو الإجراءات الاحترازية التي أعلنت عنها منظمة الصحة العالمية والحكومة المصرية. منذ اندلاع الوباء. وتؤكد معايير العمل الدولية لأنظمة الصحة والسلامة بشكل عام "خاصة في عصر الأوبئة"، فمن الواضح أنها تسببت في ضياع أبسط آليات الحماية الصحية والقانونية لوجود عدد كبير من الإصابات وفيات العمال نتيجة إصاباتهم أثناء العمل.

فكان من الضروري ان تلتفت انظار العالم اجمع الي نظام التامينات الاجتماعية في ظل الوباء العالمي، ومدي تاثر قطاع التامينات بالجائحة، فهناك الكثير من الدول

والكثير من القطاعات التي قدمت الدعم للافراد حتي يتثني لهم الحصول علي تاميناتهم واعمالها في مواجعة الازمة الحالية.

وقد اعلنت بالفعل العديد من الشركات الرائدة في مجال التامينات الاجتماعية علي ان انظمتها تغطي حالات الاصابة بالفيرس، فقد ناشد الاعضاء القائمين علي قطاعات التامين للاسراع بتامين الافراد والتاكيد علي ان وثائق التامين تغطي الاضرار الناتجة عن الازمة العالمية التي يشهدها العالم اجمع.

المقدمة:

يعيش العالم الآن في وضع استثنائي لم يمر به بعد بسبب وباء الشريان التاجي "كوفيد ١٩"، لأن هذا الوضع غير عادي وسيكون بالضرورة نقطة تحول مهمة لجميع البلدان. ليس فقط لخطورة الوباء على صحة الإنسان، ولكن أيضًا لتأثيره على البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بشكل مباشر على جميع المعاملات الدولية، بينما أجبر تفشي الوباء جميع دول العالم على اتخاذ سلسلة من الاحتياطات والتدابير: "العزلة والإغلاق، الإقصاء الاجتماعي، حظر السفر" أثرت سلباً على الاقتصاد العالمي وتحولت إلى حالة ركود، لذلك أثر ظهور هذه الأزمة الاقتصادية العالمية غير المسبوقة على الجميع، حيث كان الإنتاج العالمي والإمداد والنقل الجوي والطلب العالمي وعزلة الدول وغير ذلك من حالات الإغلاق وحظر التجول، مما أدى إلى خسائر. هائلة في التمويل والطيران والنقل والسياحة العالمية.

على الرغم من أن الخبراء لم يتمكنوا حتى الآن إلا من تحديد حجم المتغيرات السلبية والتأثيرات المدمرة التي سيحدثها وباء كوفيد ١٩ على العالم، إلا أنه لا يزال تحت السيطرة ويتم توضيح أحدث الإحصائيات الخاصة بعدد الضحايا وتحديد هويتهم. الوقت الحقيقي للتأثير على الاقتصاد العالمي، لكن وقت مكافحة الوباء بالتأكيد طويل. إن تأثير التداعيات أكثر حدة وأكبر، لا سيما في البلدان النامية والمنطقة العربية، لأن الاقتصاديين يتوقعون أن ينخفض متوسط دخل الفرد بنسبة ٣. ٦٪، مما قد يؤدي إلى انخفاضه. مستويات الدخل هذا العام. الملايين من الناس يعيشون في فقر مدقع. في هذا الإطار، كانت هناك تقديرات. تقدم المؤسسات الاقتصادية الدولية توقعات للعالم بحلول نهاية عام ٢٠٢١. وقد شكلت التقارير الدولية توقعاتها العالمية للعام المقبل بتفاؤل محفوف بالمخاطر، نتيجة طبيعية لعدم اليقين بشأن توقعاتها. في حالة تفشي وباء كورونا لا يمكن السيطرة عليه حتى نهاية ٢٠٢٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

وكجزء من توقعات البنك الدولي الجديدة لحدوث "تباطؤ اقتصادي عالمي"، كان من المتوقع أن تتعرض الشحنات المحتملة لمزيد من الضرر من الضربة القاضية وتتجاوز التوقعات خلال الحظر. وقد أثر ذلك على الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٢٠ بالتوازي مع انخفاض الإنتاجية، حيث حاولت الشركات المتبقية زيادة ممارسات السلامة والنظافة المطلوبة في مكان العمل.

كما أعرب البنك الدولي عن نظرة متحفظة لمستقبل الاقتصاد العالمي، مؤكدا أن الصدمة السريعة والخطيرة لوباء كورونا والإغلاق يعنيان أسوأ فترة منذ الحرب العالمية الثانية، بالنظر إلى أن أكبر مجموعة من الاقتصادات ستعاني أسوأ انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الإنتاج منذ عام ١٨٧٠. وفي أحدث توقعاته الاقتصادية العالمية، توقع البنك الدولي أن يؤدي فيروس كورونا إلى الإصابة بالفيروس. الناتج الاقتصادي العالمي ٥. ٢٪ في عام ٢٠٢٠ على الرغم من المساعدات المالية غير المسبوقة. كما حذر من أن أحدث توقعاته سترتفع إذا أغلقت الأوبئة وعدم اليقين التجاري لفترات أطول، وسيؤثر الفقر المدقع على ما يقرب من ١٠٠ مليون شخص. هذا الرأي أكثر تشاؤما من البنك الذي قدمه في الماضي، والذي حصر القطاع الذي سيتأثر بالفقر المدقع بحوالي ٦٠ مليونا. أعرب رجل مثل البنك الدولي عن قلقه مما أسماه "مخاطر كبيرة" قد تثير توقعات سلبية، خاصة إذا لم يتوقف التفشي أو تم اكتشاف وباء. موجة ثانية منها ستحفز السلطات على إزالة القيود التي قد تؤدي إلى تفاقم التدهور الذي قد يؤدي إلى اضطرابات. وهذا يضعف قدرة المؤسسات التجارية على الاستمرار في العمل وسداد ديونها.

ومما لاشك فيه ان التبعات الاجتماعية لجائحة كورونا وتاثيرها علي قطاعات العمالة التي يقوم عليها قانون العمل والتامينات الاجتماعية، فمن الضروري توضيح ان تلك الجائحة قد اثرت سلبا علي العمالة وعملت علي تسريح الكثير من العمالة نتيجة للظروف الاقتصادية التي تعيشها الدول احاليا، وأضاف التقرير إن العمالة في البلدان منخفضة الدخل هي الأكثر خسارة، حيث خسرت ١٥. ١٪ من إيراداتها، وتضررت أمريكا بنسبة ١٢. ١٪ وزادت إيراداتها أيضًا، وقدر الوقت الضائع في الربع الثاني من العام مقارنة بالربع الرابع من العام الماضي بنحو ١٧. ٣٪ تمثل ٤٩٥ مليون وظيفة، بينما التقدير السابق كان ١٤٪، أو ٤٠٠ مليون وظيفة بدوام كامل، ويتوقع التقرير خسائر ١٢. ١٪ من ساعات العمل على مستوى العالم في الربع الثالث من العام، أو ٣٤٥ مليون وظيفة بدوام كامل. ومن المتوقع أن تكون الخسائر العالمية ساعات. ٦.٦٪

من القوى العاملة في الربع الرابع من العام الحالي بما يعادل ٢٤٥ مليون بدوام كامل مقارنة بالتقدير السابق ٤. ٩٪ أو ما يعادل ١٤٠ مليون بدوام كامل، وأضاف التقرير أن أحد الأسباب العمل هو العاملون في القطاع غير الرسمي الذين تأثروا أكثر من الأزمات السابقة، كما تم التحذير من أن اندلاع كورونا سيؤدي إلى أزمة اقتصادية عالمية إذا لم تتحرك الحكومات بسرعة لحماية عواقب العمال وتتصرف بشكل عاجل وبتنسيق منسق. وخلق فرص عمل ودخل. كما ذكر جاي رايدر– الرئيس التنفيذي للمنظمة، لم تعد هذه الأزمة مجرد أزمة صحية عالمية، ولكنها أيضًا أزمة عمالية واقتصادية كبيرة. في هذا السياق، توقعت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية ومنظمة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا) تأثير كبير على الأعمال التجارية. وبسبب انتشار فيروس الشريان التاجي، من المتوقع أن ينضم أكثر من ٨ ملايين عربي إلى أفقر قطاع في المنطقة[٣].

وبما ان قطاعات العمالة هي اغلب القطاعات المتاثرة بتلك الجائحة كان من الضروري الاطلاع علي قواعد ووثائق التامينات الاجتماعية للاطلاع علي مدي توافر الشروط المتاحة في القوانين وايضا هل تتضمن الوثائق التامين ضد مخاطر الاوبئة والظروف الطارئة.

من المهم أن تتضمن خطة الاستجابة الوطنية الجانب الاجتماعي من خلال توعية المجتمع بالمخاطر وعدم وصم المصابين أو تحملهم، ولكن مساعدة البعض على القيام بدور الأسرة في التعامل مع الظروف المعيشية الجديدة. تمكين ودعم وحماية الفئات الضعيفة من النساء والأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات. القطاع الخاص الذي يحتاج إلى تعزيز من خلال توفير الآليات والوسائل المناسبة للتواصل مع الخبراء سواء كان ذلك من خلال الخط الساخن أو التطبيقات الإلكترونية أو غيرها من الأساليب المبتكرة، وتفعيل دور المجتمع المدني. من ناحية أخرى احذر من التطبيقات الإلكترونية التي أصبحت ملاذًا ووسيلة لإدارة الأعمال والاتصالات كل يوم تقريبًا، ناهيك عن استغلال حالة المتسللين وزيادة عدد عمليات الاختراق والخداع الإلكتروني والجرائم الأخرى على الإنترنت. من الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي ترى إمكانية الاستقطاب وممارسة النفوذ من خلال شبكات الاتصال. لحالات التنمر والتحرش وخاصة ضد الأطفال.

أثر المفهوم الغربي لمصطلح الضمان الاجتماعي بشكل كبير على النقاش حوله، وكانت منظمة العمل الدولية هي الوكالة الوحيدة لفترة طويلة في ذلك الوقت، وعرفت منظمة العمل الدولية أنظمة الضمان الاجتماعي، والمصطلح يشير بشكل أساسي إلى

(ISSN: 2537 - 0758)

بعض البرامج العامة، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية وإعادة توزيع أموال تاسين حيث تعتقد منظمة العمل الدولية أن الضمان الاجتماعي تنظمه الدولة والمؤسسات الحكومية، وبالتالي حماية أفراد المجتمع من تدهور مستويات المعيشة ومطالبة المجتمع. من خلال إدارة المخاطر والمخاطر الفردية. كما يؤدي المرض إلى الجانب الوقائي والأعمال التجارية والأرامل والعجز والشيخوخة والوفاة ومخاطر الحماية والملل والجفاف والكوارث الطبيعية. لذلك فإن هذا التعريف يشير إلى الرسائل الشخصية والمخاطر العامة، وبالتالي تعمل أنظمة الضمان الاجتماعي على التقليل من خطورة هذه الخسائر[٤].

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة عن تساءل هام وهو ما مدي تاثير جائحة الكورونا علي قطاع التامينات الاجتماعية؟ وهل تغطي نظم التامينات الاجتماعية المخاطر التي تسبب في حدوثها الازمة الحالية؟ ومعرفة اهم الاجراءات التي تتخذها الدول في الحد من انتشار الاوبئة وتفعيل النظم عالية الجودة لمواجهة الاثار المحتملة والنتائج المترتبة علي حدوث فيروس كورونا المستجد.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة سبل وانظمة التامينات الاجتماعية، وشروط التامين ضد المخاطر والكوارث واردة الحدوث، حيث ان السبب الرئيسي في وجود أنظمة التأمينات الاجتماية في كونة وسيلة الزامية تستخدمها الدولة لتحقيق الضمان الاجتماعي للافراد في مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي ينص ليها القانون من أجل حماية وتأمين الافراد من جهة ومن اجل تحقيق الاهداف الاجتماعية والسياسية من جهة أخري، حيث ان تلك النظم تكون قائمة علي الحصول علي اشراكات من قبل العمال وصاحب العمل مع مساهمة من الميزانية العامة وذلك في مقابل حصول الافراد علي اعانات عينية ونقدية عند تعرضهم للمخاطر الاجتماعية المختلفة.

وبما ان اغلب التامينات الاجتماعية هي نظام خاص بالعمالة وقانون العمل، فمن المؤكد ان من اكثر الفئات التي تاثرت تاثر بالغ بجائحة الكورونا هي الفئات العاملة في اغلب القطاعات والمجالات حيث ان الاجراءات المشددة التي اقرت بها حكومات الدول اقرت وقضت بضرورة وقف الاعمال، وحيث ان تلك الاجراءات المشددة من اجراءات حظر تجوال وايضا الاغلاق الكامل للبلاد واجراءات العزل المنزلي والحجر الصحي كل تلك الاجراءات ستؤدي الي حدوث ركود في الاقتصاد العالمي وايضا تاثر الاقتصادات في البلدان ذات القتصادات الضعيفة، مما ادي الي تسريح العمالة.

هذا وبالاضافة للمخاطر المتولدة عن اصابة العمال بالفيروس الذي تعادل معدلات العدوى له ما يقارب من ٤٠% اي انه فيروس سريع الانتشار ويؤدي الي اضرار بالغة في جسم الانسان مما قد يترتب علية وفاة العامل، مما يستوجب هنا التشديد والتأكيد علي ان وثائق نظام التأمين الاجتماعي يتوافر فيها تغطية المخاطر الناتجة عن هذا الفيروس شديد الخطورة.

أهداف الدراسة:

تتمثل اهداف الدراسة في النقاط الاتية:

- معرفة ماهية جائحة كورونا.
- معرفة الاثار المترتبة علي جائحة كورونا علي الاقتصاد العالمي ككل.
- معرفة الاثار المترتبة لجائحة كورونا علي قطاع العمل والاعمال.
- معرفة نظم التأمينات الاجتماعية.
- معرفة التبعات الاجتماعية للجائحة علي نظم التأمينات الاجتماعية.

منهج الدراسة:

سنقوم في تلك الدراسة باستخدام المنهج التحليلي، حيث سنقوم بتحليل اهم النتائج المترتبة علي الازمة العالمية لجائحة كورونا وتبعات تلك الازمة علي كافة القطاعات العالمية بداية بقطاع الاقتصاد وكجزء هام من ذلك القطاع سنتدرج لقطاع الأعمال وتاثيرات الجائحة علي العمالة و قطاع التأمينات الاجتماعية.

تقسيم:

سنتناول الدراسة في شكل فصلين، الفصل الاول التكييف القانوني لجائحة كورونا في ظل قانون العمل والتامينات الاجتماعية يتكون من مبحثين المبحث الأول التكييف القانوني لجائحة الكورونا، والمبحث الثاني الاثر القانوني لجائحة كورونا في ظل قانون العمل والتأمينات، الفصل الثاني اجراءات بعض نظم التامينات الاجتماعية لمواجهة فيروس كورونا المستجد، المبحث الاول اجراءات بعض نظم التامينات الاجتماعية لمواجهة فيروس كورونا المستجد المبحث الثاني اجراءات بعض الدول في دعم العمالة.

الفصل الأول

التكيف القانوني لجائحة كورونا في ظل قانون العمل والتامينات.

تسبب وباء فيروس كورونا (COVID-19) في حدوث حالة طوارئ صحية عالمية وأزمة اقتصادية لا مثيل لها وليست مثل أي أزمة أخرى في التاريخ. حيث تجد

(ISSN: 2537 - 0758)

الحكومات التي تواجه هذا التهديد نفسها واقعة في منطقة غير مألوفة، ولكن هناك ثلاث أولويات سياسية محددة جيدًا.

احتواء المرض هو الشاغل الرئيسي في مكافحة تلك الجائحة العالمية، وستؤدي إجراءات مثل الفحص والمراقبة وعزل المصابين وعلاجهم إلى نتائج هامة من الدرجة الأولى.

تتطلب الأزمة الاقتصادية جهودًا موازية حتي تتمكن من ضمان فرص العمل وحماية الدخل وضمان وصول الخدمات الي الفئات الضعيفة من السكان.

نظرًا لأن الحكومات تعمل الآن على وقف الوباء وحماية الحياة وسبل العيش، يجب عليها الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ومواصلة بناء الثقة ونقل رسائل اعلامية واضحة لمنع حدوث ركود أعمق وإثارة الاضطرابات الاجتماعية. بالنظر إلى المستقبل، يمكن اعتبار هذه الأزمة فرصة لإعادة التفكير في الاستراتيجيات التي ستعيد بناء أنظمة أقوى مما كانت عليه في الماضي لصالح الاقتصاد البشري.

وشهدت المدن حتى الآن أسرع معدل انتشار للفيروس، واثرة علي الفئات الأكثر ضعفا، لأنها تجمع بين ضعف النشاط الاقتصادي والكثافة السكانية. وتشير الدلائل الناشئة إلى أن أنماط الوفيات تتوافق مع الحرمان الاقتصادي، بسبب عدم قدرة الفقراء، في كثير من الحالات، على تحمل أعباء الالتزام بالتباعد الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون حالة الفقر وقدرته على تلقي الرعاية الطبية سيئة.

المبحث الأول

التكييف القانوني لجائحة الكورونا.

من وجهة النظر الاقتصادية، أصبحت قوانين العمل والحماية الاجتماعية الدعامة الأساسية لجميع التنمية الاقتصادية، من حيث صلتها بتنظيم القوى العاملة، التي تم إنشاؤها في رأس مال القوة الاقتصادية للدولة. وكما هو الحال في البلدان الأخرى، التي لا يتمتع مشرعوها بالحصانة من هذه التطورات ولديهم وضع خاص بهم يتمثل في قانون العمل الحديث، فإن هذا لا يمنعهم من التطور السريع في مراحل وفترات قواعد الملفات(٥).

قانون العمل هو نظام من القواعد القانونية التي تنظم علاقات العمل، والتي بموجبها يُطلب من الشخص المعروف باسم العامل أن يخدم شخصًا آخر يعرف باسم صاحب العمل تحت إشرافه ومراقبته مقابل راتب. أن يلتزم صاحب العمل بالدفع له، ما لم يتم العمل مقدمًا لصالح الدولة أو المؤسسات الأخرى. والمؤسسات العامة.

تم توسيع محتوى ونطاق قانون العمل وتنوعت أحكام العمل لإرساء روح الأمن والهدوء في العلاقة بين العامل وصاحب العمل. في هذا السياق، تؤخذ الظروف الاجتماعية للموظف كطرف اتصال ضعيف في الاعتبار من ناحية، والظروف الأساسية للمستخدم ورغبته في دعم وجود المنشأة وازدهارها من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، من بين الحالات المعتادة لإنهاء العمل، هناك حالات استثنائية تحدث فيها علاقة عمل. بالنسبة للفصل لأسباب اقتصادية، ومنها الفصل من خلال تخفيض عدد العاملين، والذي يعتبر فصلًا جماعيًا، عندما يلتزم العامل بموظفين اثنين أو أكثر بسبب صعوبات مالية أو ضغوط تحدث في صورة دفع ناجح. أو المدفوعات[٦].

أما عن تداعيات عقود العمل في ظل الأزمة الحالية فهناك خلافات بين آراء المحامين واختلاف في مصير العامل ومسؤولية صاحب العمل، وهل يتم تصنيف ذلك بكونة حالة طارئة أو حالة قاهرة.، لأن النظريتين مختلفتان تمامًا.

وهناك رأي آخر هو أن عقود العمل تخضع لنظرية القوة القاهرة وبالتالي تعفي الطرفين من التزاماتهما. ومع ذلك، من أجل حماية حقوق العمال، يلزم القانون أصحاب العمل بدفع الأجور طالما أنهم يريدون الاستمرار في العمل لديهم، ولا يمكن تخفيض الأجور بأي شكل من الأشكال.

وهناك رأي ثالث يشير إلى أنها تعتبر حالة قوة قاهرة بالإضافة إلى عقد العمل يجب أن يوقف مؤقتا حتى لا يعتبر منتهيا بل موقوفا بالنسبة لما حدث بعد الغزو. الوقت يعتبر عقود عمل معلقة[٧].

تعتبر القوة القاهرة إحدى حالات استحالة التقديم إذا كانت متوفرة وينتهي العقد دون إسناد المسؤولية إلى أي طرف، وفي قانون العمل وتطبيق هذه القاعدة، يلغي العمل الحق في القوة القاهرة دون أخذ أي عامل عمل دون اعتبار، سواء إنهاء التوظيف. بعيدًا عما يصلح في حالات القوة القاهرة.

القوة القاهرة نجد التطبيق في مجال علاقات العمل، ولكن هناك مفهوم محدد يختلف عن القانون المدني حيث تم ذكر هذا المفهوم في السوابق القضائية في غياب أي تنظيم قانوني لحالات القوة القاهرة في قانون العمل. بحيث ينتهي العقد لظروف قاهرة بدون عمل وبدون تعويض. إنهاء العمل بسبب أو بسبب العامل. ومع ذلك، نص الحكم الفرنسي على أنه يمكن الاتفاق على خلاف ذلك. احتوى العقد أو الاتفاقات الجماعية على بند ينص على تقديم اعتذار مبكر وتعويض عن الفصل في حالة إنهاء الخدمة،

(ISSN: 2537 - 0758)

بغض النظر عن سبب إنهاء الخدمة، ولكن في حالة القوة القاهرة والوفاة والسجن والحريق. لقد لوحظ أن له تأثيرات تجعل من المستحيل تمامًا مواصلة العمل(٨).

من ناحية أخرى، هناك رأي مفاده أن الكوارث الطبيعية نادراً ما تكون سبب حالة القوة القاهرة. كما رأينا، هناك اختلاف في الوصف أو التكيف القانوني بين نظرية ظروف الطوارئ وبين القوة القاهرة(٩).

يتخلل التكييف القانوني عدة اراء نري منها:

الاتجاه الأول، كما ذكر، يرى ضرورة تطبيق نظرية الحالات الطارئة، ويراعي مبدأ شرعية القانون، لكنه يقول إن الراتب مسموح به، وهنا وجوب دفعه. ولكن يمكن تخفيض الأجور حتى لا تنتهك شرعية القانون.

نرى وجود التزام أدى إلى دفع صاحب العمل أجور جميع موظفيه أو جزء منهم لسبب آخر وهو أنه لم يكن لديه دخل في وقت إنهاء الدعوى، طالما أن صاحب العمل أراد مواصلة العمل لديه. لسبب آخر، شمل المصطلح حالات الطوارئ والقوة القاهرة ولم يستبعد أي ظرف من الظروف من دفع أجور العمال، لكن المشرع يحمل السلاح في يد صاحب العمل لإنهاء عقد العمل إذا لم يرغب في ذلك.

أما الاتجاه الثاني، وهو أن عقود العمل تخضع لنظرية القوة القاهرة وبالتالي يتخطى كل طرف التزاماته. لحماية حقوق العمال، يطالب القانون أصحاب العمل بدفع أجور العمال وتمديدها لمواصلة العمل لديهم.

بل إننا نعترف بهذا، وهذا هو الرأي الراجح الذي نفضله لأنه يعترف بشرعية القانون ولا يجتهد قبله مباشرة لأن النص واضح لا لبس فيه ولا لبس فيه(١٠).

تكمن الاختلافات بين تطبيق نظرية الدرج ونظرية القوة العليا على الشهادة. نظرية الشروط الشرطية كافية للتنفيذ لأن التنفيذ الإلزامي مرهق ويمكن تنفيذه، ولكن مع بعض التحيز والصعوبة في تحقيق مستوى الاحتمال النسبي دون الوصول إلى حد الاحتمال المطلق.

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق نظرية الشروط الشرطية مؤقت وعابر. تأثيره ليس دائمًا. على العكس من ذلك، قد يؤدي ذلك إلى تغيير العقد أو رفضه، عندما يتم إبطال الضرر الناجم عن الأجزاء أو الأجزاء مؤقتًا وتعليقه بسبب الاختفاء الذي يتسبب في قوة قاهرة تتميز عادةً بالديمومة. وعدم القدرة على تنفيذ العقد مما يشكل عقوبة.

هناك أيضًا قضية مهمة جدًا وهي حقوق العاملين في تعديل الإنهاء المبكر والمفاجئ لعقد العمل. هناك حق آخر يتعلق بالإنهاء المبكر والمفاجئ لعقد العمل، ويتم التمييز بين عقد محدد المدة وعقد غير محدد المدة.

في عقد لمدة غير محددة بشكل عام، ولكي ينتهي عقد العامل، يجب إخطار العامل بإنهاء العقد، إذا لم يكتمل الإشعار وإنهائه فجأة، يدفع صاحب العمل تعويضًا للطرف الآخر عن فترة الإخطار التي تساوي راتب العامل.

يوجد خلاف بين الفقهاء حول أهلية العامل في مجالات التعويض عن الإنهاء المفاجئ للتوظيف نتيجة الوباء العلمي. قال البعض إن الظروف استثنائية وبالتالي لا يستحقون معاش نهاية الخدمة. ومع ذلك، في رأينا، المعاش هو حق غير قابل للتصرف للموظف طالما أن العقد غير مقيد، بغض النظر عن أسباب صاحب العمل وبغض النظر عن الظروف التي صدر فيها الأمر، ما لم يكن مستحقًا.

يعتمد التمييز على التمييز بين ما إذا كان العقد محدودًا بمدة زمنية أو مفتوحًا. إذا كان عقد العمل محدد المدة وقام أحد الطرفين بإنهائه دون حق، فإنه ملزم بتعويض الطرف الآخر عن الأضرار التي لحقت به إذا كان مبلغ الانقطاع لا يتوافق مع راتب العامل لبقية العقد(١١).

كما نؤمن بضرورة إثارة قضية التسريح الجماعي بسبب الدليل الذي يحتاج إلى توضيح وهو فكرة توفير الأموال بسبب الوضع الاقتصادي. كلما كان ذلك ممكنًا، تؤدي التغييرات الجدية في جميع طبقات النتيجة إلى اتخاذ تدابير احترازية مهمة فيما يتعلق بالفصل من الخدمة لسببين. **السبب الأول** أن المفصول ناتج عن الحاجة الاقتصادية للفصل، **والسبب الثاني** هو التدابير الاحترازية والحجر الصحي. للحد من انتشار فيروس كورونا الجديد، تم خلال الموجة الأولى اتخاذ إجراءات عزل وعزل في المنزل للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد. بسبب ظروف القوة القاهرة وإعلان فيروس كورونا المستجد وباء عالمي، تستثنى أعداد كبيرة من التوظيف وتقليل ساعات العمل وظهور صورة حديثة لإمكانية العمل من المنزل ونتائج ذلك. من نقص الكفاءة التكنولوجية التي تجعل ذلك ممكناً في جميع القطاعات، وبالتالي تلجأ معظم القطاعات إلى تسريح العمال.

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث الثاني
الاثر القانوني لجائحة كورونا في ظل قانون العمل و التأمينات.

التأمين الاجتماعي هو نظام يقوم على التكافل الاجتماعي المزدوج. وتنعكس الازدواجية في مسح رسوم التأمين، والتي تُدفع في أنواع مختلفة من المدفوعات والتعويضات المباشرة وغير المباشرة(١٢).

يمكن تعريف الضمان الاجتماعي على أنه تطبيق تقدمه الدولة كوسيلة ملزمة لتحقيق الضمان الاجتماعي للفرد في ضوء المخاطر الاجتماعية والاقتصادية المنصوص عليها في القانون، من أجل تأمين الفرد وتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية.

ويتم تمويلها من مساهمات العاملين وأصحاب العمل في مساهمة الموازنة العامة مقابل الأشخاص الذين يتلقون مزايا عينية ونقدية عندما يتعرضون لمخاطر اجتماعية مختلفة(١٣).

الضمان الاجتماعي هو مجموعة من اللوائح القانونية التي وضعتها السلطة المختصة بالدولة للتعامل مع المخاطر الاجتماعية التي تهدد أفراد المجتمع لكسب لقمة العيش من أجل تحقيق ضمانهم الاجتماعي. في العنصرين من بلد إلى آخر، قد يكون من الصعب تحديد مفهوم الضمان الاجتماعي بدقة، لأن ما يعتبر خطرًا اجتماعيًا في بلد ما قد لا يكون هو نفسه في بلد آخر وطريقة التعامل مع المخاطر الاجتماعية تختلف من بلد إلى آخر. وبالتالي، فإن الضمان الاجتماعي هو نظام قانوني اجتماعي فاعل يحقق الأمن الاقتصادي للفرد في حالة تعرضه لأحد المخاطر الوظيفية والاجتماعية المدرجة في الاتفاقية الدولية رقم ١٠٢ لمنظمة العمل الدولية من خلال تطبيق عدد من الأساليب الفنية للقيام بذلك. نظام يمكن من خلاله توزيع الدخل القومي بشكل أكثر عدلاً.

تقاس أهمية النظام الاجتماعي بعدد الأخطار التي يشكلها وعدد الأشخاص المشمولين بالحماية، وكذلك من خلال النطاق الإقليمي للضمان الاجتماعي، حيث أن المخاطر التي يغطيها ويغطيها الضمان الاجتماعي كثيرة. الإنقاذ: المرض، حيث يغطي الضمان الاجتماعي الثامن الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية للمؤمن وعائلته(١٤).

تقاس أهمية أي نظام اجتماعي بعدد المخاطر التي يغطيها وعدد الأشخاص المشمولين بالحماية، والنطاق الإقليمي لتطبيق التأمين الاجتماعي. فيما يتعلق بالمخاطر المغطاة والأشخاص المحميين، يغطي التأمين الاجتماعي العديد من المخاطر، منها: المرض حيث يغطي التأمين الاجتماعي الغرض الطبي الوقائي والعلاجي للمؤمن عليه.

وبعد الولادة، ومن الأخطار المضمونة في التأمينات الاجتماعية خطر الوفاة، حيث يتم تقديم مساعدة المؤمن عليه مقابل نفقات الدفن. الإعاقة هي أيضا خطر مضمون في التأمين الاجتماعي، لأنه يشمل أيضا الشيخوخة والتأمين ضد البطالة(١٥).

يُنظر إلى الحماية الاجتماعية على أنها أداة أساسية في إدارة المخاطر التي تواجه الناس. ونتيجة لذلك، ازداد الاهتمام العالمي بالحماية الاجتماعية، وتم وضع برامج إنمائية لمكافحة الفقر والحد منه وآليات لتوفير الحماية الاجتماعية في مواجهة الاهتمام العالمي بالفقر والجوع والندرة. إنها مجرد سلسلة من تدابير السياسة الاقتصادية في مكان العمل وفي قطاعات التصنيع، ولكنها أيضًا مجموعة متنوعة من التدابير في المجال الاجتماعي من أجل الحصول على الدعم والمساعدة في إعمال حقوق الإنسان ومراعاة الاحتياجات الاجتماعية لكل بلد. يمكن تعريف الحماية الاجتماعية على أنها نظام للخدمات الاجتماعية تم تصميم المؤسسات الاجتماعية من أجله لمساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق مستوى معيشي لائق(١٦).

حماية المكون الاجتماعي |اللوائح والإعلانات الدولية الخاصة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكل فرد، بصفته عضوًا في المجتمع، الحق في الضمان الاجتماعي، وأن يحقق من خلاله الجهد الوطني والتعاون الدولي وفقًا لأنظمة وموارد كل دولة. وتنص المادة ٣٢ على أن لكل شخص الحق في أجر عاجل وكافٍ يضمن له ولأفراد أسرته عيشة كريمة لائقة بكرامة الإنسان(١٧).

لاحظت تشريعات الحماية الاجتماعية وجود اتجاه نحو المرونة في ضمان حماية الأفراد والجماعات. وقد تم تحقيق ذلك من خلال الإجماع الدولي على مسألة الضمان الاجتماعي، والتي يبدو أنها حق أساسي من حقوق الإنسان. في عام ٢٠١١، اعتقدت منظمة العمل الدولية أن برامج الحماية الاجتماعية يجب أن تشمل جميع الضمانات الأساسية الممنوحة للفرد. الحق في الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والحد الأدنى من الدخل، بما في ذلك جميع فترات حياتهم(١٨).

لم تتناول معظم القوانين بشكل صريح تعريف الضمان الاجتماعي، ولكن يمكن النظر إليه على أنه مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم التأمين الاجتماعي وتحدد المخاطر المؤمن عليها، والفئات التي تستفيد منها، وطرق التعويض والتخفيف. لتسهيلهم على التعامل مع آثار المخاطر التي يتعرض لها العامل خلال حياته المهنية، مثل حوادث العمل. طريقة واحدة لإيجاد بديل للراتب في حالة انقطاع الراتب بسبب

(ISSN: 2537 - 0758)

الأخطار، سواء كان ذلك تعويضاً أو معاشاً. يعتبر الضمان الاجتماعي من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المنصوص عليها في المواثيق الدولية وحقوق الإنسان.

يمكن تعريف الضمان الاجتماعي على أنه مجموعة من الآليات القانونية والتدخلات الإنسانية لضمان تغطية المخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في حياته أو حياتها، ويمكن اعتبار الضمان الاجتماعي مؤسسة في أيدي مجموعات منظمة للانتشار. المنتج الاجتماعي ويعمل على تحصيل وتصريف الدخل من جهة وإعادة التوزيع. من ناحية أخرى، فإن الضمان الاجتماعي مهم للغاية في حياة الأفراد والمجتمعات من الناحية الاجتماعية. يعمل الضمان على التعاون بين الأفراد لضمان مخاطر معينة. يدفع كل منهم أقساط واشتراكات مقابل المخاطر التي يتعرض لها أحدهم. تتجلى الأهمية الاجتماعية بشكل خاص في تشريعات العمل والضمان الاجتماعي وعواقب ذلك، وإنشاء هيئات تحل محل الأشخاص لمساعدة الشخص الذي قد يتعرض لأي خطر من خلال دفع التعويض اللازم، ومن هنا جاءت صيغة تكافل اجتماعي. يكتسب الضمان الاجتماعي أهمية خالصة لأنه يعمل على إزالة الخوف من مخاطر الصدقات. بجعل المؤمن واثقًا ومريحًا بمستقبله من كل المفاجآت اليومية التي قد يتعرض لها في المستقبل يرجع عمله إلى امتيازات حقوق الإنسان التي يقدمها الضمان الاجتماعي عندما يتعرضون لمخاطر مختلفة(١٩).

وكنتيجة لما اوضحنا نلاحظ ان جائحة الكورونا تمثل خطر من المخاطر التي تسبب نوعين من انواع التامين، فنري ان **النوع الاول** وهو اصابة العامل اثناء اداءة للاعمال المنوط بها، اما **السبب الثاني** فيتمثل في الوفاة والعجز.

تنص الفقرة (هـ) من المادة ٥ من قانون الضمان الاجتماعي على ما يلي: "في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بحادث العمل: الإصابة بمرض مهني معلن عنه في القانون رقم ٧٩ لعام ١٩٧٥" أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء العمل أو نتيجة له. نتيجة الإجهاد أو الإرهاق في العمل هو حادث عمل إذا حددت الشروط والضوابط في قرار وزير التأمين بالاتفاق مع وزير الصحة مع مراعاة دون انقطاع أي حادث يقع للمؤمن عليه أثناء ساعات عمله أو عودته. يؤخر أو ينحرف عن الطريقة العادية".

ومن هذا النص يبين أن النظام يغطي أربعة مخاطر:

١.الاصابة بأحد الامراض المهنية.

٢.الاصابة نتيجة حادث في أثناء العمل أو بسببه.

٣.الاصابة نتيجة الاجهاد أو الارهاق من العمل.

٤.الاصابة نتيجة حادث يقع للعامل في أثناء ذهابه للعمل أو عودته منه.

نظرا لتوافر هذا الخطر، وبالتالي امتداد الحماية التي يضمنها النظام أثناء تحقيقه، يجب أن يكون حادثًا ويجب أن تكون هناك علاقة بين الحادث والعمل.

والمقصود بالصدفة، وبالتالي السؤال في هذا الصدد، متروك للقانون والقضاء.

ولم يحدد المشرع، وذكر أن الحادث يعرف بأنه شيء يؤثر على جسم الإنسان ويتحقق من الضرر وهو مصدر خارجي ويتميز بالدهشة، وذلك في التفاصيل التالية: أثر الحادث على الإنسان. الجسم: سواء كان هذا الضرر خارجيًا أو داخليًا، عميقًا أو سطحيًا، واضحًا أو مخفيًا جسديًا أو نفسيًا، فهذا يشمل الجروح والكسور والاضطرابات العصبية والنفسية.

يعتبر حادثاً يمس العامل في ماله أو سمعته أو شرفه، ولا ينبغي تعويض العامل على أساس حوادث العمل في قانون التأمينات الاجتماعية، بل على أساس القواعد العامة. المسؤولية المدنية.

أن تكون الإصابة نتيجة لقوة خارجية: والنتيجة هي أن السبب المباشر للحادث الذي انتهى بالإصابة كان نتيجة لتأثيرات خارجية من جسم الإنسان وليس من الداخل. تم تصميم هذه الحالة للتمييز بين حادث ومرض. لا يشترط أن تكون القوة الخارجية مادية، ولكن يمكن أن تكون أخلاقية.

يجب أن يكون الحادث مفاجئًا: يجب أن يكون الفعل الذي تسبب في وقوع الحادث مفاجئًا، أي في وقت معين يفصل بين بدايته ونهايته الفترة. هذا الشرط هو معيار التمييز بين حادث ومرض مهني. يمكن اعتبار الضرر نفسه حادثًا أو مرضًا اعتمادًا على طول الوقت أو الوقت القصير المطلوب لوقوعه.

بالإضافة إلى هذا المعيار، هناك اختلافات طبيعية بين حوادث العمل والأمراض المهنية المستخدمة للتمييز بين نوعي مخاطر إصابات العمل، حيث أن أي شيء يضر بجسم الإنسان من حروق أو جروح أو كسور يؤكده وصف حادث العمل ولا ينشأ خلاف.

كما أن بعض الإصابات التي تظهر في الأمراض المعروفة في الطب نتيجة استمرار العمل في مهنة معينة أو عمل معين تدخل ضمن مفهوم الأمراض المهنية، بشرط وجود مجال مشترك بين حوادث العمل والأمراض المهنية. تتميز بالإصابات التي تحدث فيها والتي تعتبر طبيا مرضا. في الوقت نفسه، لم يتم ذكرهم في قائمة الأمراض المهنية أو لم يتم ذكرهم في الجدول فيما يتعلق بوظيفة أخرى غير الوظيفة التي يعمل فيها العامل المصاب بهذا المرض.

(ISSN: 2537 - 0758)

إذا اعتبرت الإصابات مرضًا، فلن يتم تعويض العامل عنها بموجب قانون التأمينات الاجتماعية، ولن يحق له دفع تعويض عنها إلا وفقًا للقواعد العامة للضرر. إذا اعتُبر حادث عمل، فهذا يؤدي إلى التعويض عنه وفقًا لقانون التأمينات الاجتماعية، ومعيار السبب المفاجئ الذي تم اعتماده في تحديد الحادث، حقق خدمة جليلة للعامل المصاب في حالات الإصابة. والتي تسمى الأمراض. في لغة الطب، ولا يوجد ذكر لها في جدول الأمراض المهنية، لأنها لا تلاحق العامل ببطء وتدريجيا، وإنما بسرعة كبيرة وفجأة وإلى حد توسع تفسير هذا العنصر. من الحادث، قد يتم تغطية المنطقة المشتركة المكشوفة بين حادث العمل والأمراض المهنية[٢٠].

الفصل الثاني
اجراءات بعض نظم التامينات الاجتماعية لمواجهة فيروس كورونا المستجد.
المبحث الأول
نظرة عامة علي انظمة التامين الاجتماعي في مواجهة مخاطر العمل.

نظام التأمين الاجتماعي في مصر طبقا للقانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ قانون التأمين الاجتماعي تأمين المرض: نصت المادة ٧٠ مع عدم الاخلال بأحكام قانون التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون ٢ لسنة ٢٠٢٨ يمول تأمين المرض مما يأتي:

الاشتراكات الشهرية للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة ٢ من هذا القانون وتشمل ١ و٣% من أجور المؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبنود (٣، ٤، ٥) من البنود أولاً من المادة ص من هذا القانون.

حصة المؤمن عليهم ونقدر علي النحو الآتي:

- ٤% من الأجور بالنسبة للعاملين.
- ٤% من فئة دخل أو اجر الاشتراك الشهري للمؤن عليهم من الفئات المشار إليهم بالنود ثانيا ورابعاً من المادة ٢ من هذا القانون.
- ٤% من المعاش بالنسبة لاصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام من العلاج والرعاية الطبية الواردة في هذا الباب وتوزع نسب اشتراكات تأمين المرض وفقًا للقانون.
- ٤% للعلاج والرعاية الطبية لغير أصحاب المعاشات.
- ٢٥% لاداء تعويض الاجر ومصاريف الانتقال للمؤمن عليهم بالبنود (٣، ٤، ٥) من البند أولاً من المادة ٢ من هذا القانون.

لا يجوز لصاحب العمل علاج المريض ورعايته طبيًا بتصريح من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي وفقًا للشروط والاوضاع التي يتضمنها القرار المنصوص عليه بالمادة ٤٨.

تأمين المرض في قانون التأمين االجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥:

في حالة وقوع حادث في العمل، يتعين على صاحب العمل أو مشرف العمل تقديم إشعار بالإصابة على النموذج المخصص، ويجب كتابة الإشعار في نسخة أصلية واحدة وثلاث نسخ. أن يشتمل على اسم وعنوان المصاب وخلاصة الحادث وظروفه والطرف المصاب والجهة التي نقل إليها المصاب للعلاج.

يجب إرسال أصل الإخطار إلى مكتب صندوق تأمين العمال لقطاع النشاط للمؤمن عليهم العاملين في القطاع الخاص، ويجب أن يودع في ملف التأمينات الاجتماعية لدى صاحب العمل. المصاب إذا كان عاملاً بإحدى وحدات الوحدة الإدارية للدولة أو بالقطاع العام وتسلم النسخة الأولى من الرسالة للمصاب أو لمرافقته عند نقله إلى المنظمة مخصص للمعالجة، ويتم تسليم النسخة الثانية إلى جهاز الشرطة المختصة للعاملين في القطاع الخاص وإلى الجهة المسؤولة عن إجراء التحقيق الإداري للعاملين في الوحدة الإدارية للدولة، السلطات العامة. ووحدات القطاع العام. عدم قدرته على العمل عام ٤٨٦. يلتزم صاحب العمل بإخطار كل حادث لأحد العمال، لمدة ساعة من تاريخ تغيب العامل عن العمل بسبب الإصابة، ولا يعتبر التاريخ كتاريخ للحالة، تؤخذ الرسالة في وقت لاحق بعين الاعتبار، وهذا إذا انتهت صلاحيتها. تعليم جهة التأمين المختصة استيفاء شروط حادث العمل.

بالإضافة إلى الإسعافات الأولية التي يقدمها صاحب العمل في حالة الإصابة، يكفل القانون الحق في الرعاية الطبية والعلاج، وتوفير خدمات التأمين وتوفير أطقم الأسنان والأطراف الصناعية للمصاب، وكذلك تكاليف نفقاته. النقل لمكان العلاج.

أن الهيئة العامة للتأمين الصحي تتولى علاج ورعاية المصاب على نفقته، ويشمل العلاج الخدمات الطبية التي يؤديها الممارس العام والمتخصصون، بما في ذلك أخصائي الأسنان، والرعاية الطبية المنزلية عند الحاجة، والعلاج والإقامة في المستشفى. مستشفى أو مصحة أو مركز متخصص.

* العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسب الحالة.

(ISSN: 2537 - 0758)

* الفحص بالأشعة والأبحاث المخبرية والفحوصات الطبية الأخرى. صرف الأدوية اللازمة للعلاج بكافة أشكاله.

يُعالج المصاب ويعالج طبياً في مناطق العلاج التي تحددها الهيئة، ولا يجوز لها إجراء العلاج أو تقديم الرعاية الطبية في العيادات أو عيادات التوعية أو المستشفيات العامة أو المراكز المتخصصة إلا بسبب اتفاقيات خاصة لهذا الغرض، ويجب أن تتضمن هذه الاتفاقيات أجور الخدمة وحد أدنى. يجب ألا يقل مستوى الخدمة الطبية ومستوى الخدمة في هذه الحالة عن الحد الأدنى الصادر بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات.

تستمر الرعاية الطبية لحين شفاء المصاب أو ثبوت عدم لياقته، وعلى السلطة إخطار المصاب بتاريخ انتهاء العلاج وتاريخ العودة إلى العمل، كما يلزم الإخطار تعرف عليه ما يمكن أن يخلق إعاقة له ونسبته المئوية.

سيتم علاج المصاب وعلاجه طبيا في مناطق العلاج التي تحددها الهيئة، ولا يجوز لها إجراء العلاج أو تقديم الرعاية الطبية في العيادات أو العيادات النوعية أو المستشفيات العامة أو المراكز المتخصصة إلا بموجب اتفاقيات خاصة تبرم لهذا الغرض يجب أن تتضمن هذه الاتفاقيات رسوم الخدمة والحد الأدنى للخدمة الطبية، ولا يجوز تخفيض مستوى الخدمة في هذه الحالة إلى الحد الأدنى الذي يصدر بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمين.

* يستمر العلاج الطبي حتى شفاء المصاب أو ثبوت عجزه، وعلى السلطة إبلاغ المصاب بتاريخ انتهاء العلاج، وتاريخ عودته إلى العمل، كما تلتزم بإبلاغه بما تبقى من عجزه ونسبته. يجب على المؤمن عليه تقديم طلب لإعادة النظر في قرار الهيئة حسب ما سنوضحه أدناه كما أن السلطة ملزمة بإخطار صاحب العمل وسلطة التأمين بإخطار المصاب، مع تحديد أيام عدم العلاج[٢١].

التامينات المطبقة لدي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الاردني والهيئة العامة للتامين الاجتماعي.

تأمين العجز والوفاة والشيخوخة فيما يتعلق بتأمين العجز والوفاة والشيخوخة بموجب أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الأردني لعام ٢٠١٤ تنص المادة (٦٧ ب) على حالات العجز الكامل والعجز الجزئي. حالة الإعاقة بقرار من المرجع الطبي. كما ينص القانون على أنه في حالة المرض، يجوز للمؤمن عليه التقدم بطلب للحصول على راتب خلال فترة ستة أشهر من تاريخ إنهاء الخدمة. كما يحدد القانون أنواع الإعاقة الناجمة

عن حوادث العمل، وهي: العجز الكامل الدائم والإصابة الجزئية. العجز الكامل في حالة الإصابة الدائمة هو أي عجز ناتج عن حادث عمل تفقد فيه القدرة الجسدية للمؤمن عليه بشكل دائم ٧٥٪ على الأقل في حين أن العجز العملي جزئيًا أقل من ٧٥٪، وعيوب أخرى خارج نطاق الحوادث المهنية[٢٢].

الإعاقة الطبيعية الكاملة والجزئية قد يتم إنشاء عدد من الشروط الصالحة لأحكام الإعاقة الطبيعية بموجب قانون التأمين[٢٣].

التقدم بطلب لمخصص عجز لا يتجاوز مدة ستة أشهر من تاريخ انتهاء الخدمة أو الإنهاء الاختياري للاشتراك. أن لا يقل عدد المشتركين الفعليين عن ٦٠ مشتركاً منهم ٢٤ متصل.

إثبات حالة الإعاقة بقرار من المرجع الطبي. لكي يحصل المؤمن عليه على مخصصات الوفاة الطبيعية، وفقًا لقانون التأمين الوطني الأردني لعام ٢٠١٤، يجب أن تحدث الوفاة أثناء الخدمة المغطاة وإكمال ١٢٤ مساهمة فعلية في الضمان، منها ٦٠ على الأقل مساهمة مستمرة.

أما إذا كانت الوفاة نتيجة إصابة عمل، فيحق للمؤمن عليه الحصول على مخصصات إصابة عمل بنسبة لا تقل عن ٧٥٪ من المبلغ المقتطع من تاريخ إصابة العمل، على أن يضاف إليه علاوة عامة مقدارها ٤٠ ديناراً يوزع هذا الراتب على الورثة المستحقين من بداية الشهر الذي حدثت فيه الوفاة، وترتبط مكافأة الوفاة بالتضخم السنوي، ويوزع مبلغ ٥٠٠ دينار كرسوم جنازة للمتوفى حتى يتمكن الورثة من استحقاق الوفاة للضحايا. أن يكون سبب الوفاة إصابة عمل معتمدة من المؤسسة. المستحقون عليه هم الأرامل، الأولاد والبنات، الوالدان، الإخوة والأخوات، ويقسم حسب الأحكام[٢٤].

في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة في القانون البحريني، يُدفع معاش للمؤمن عليه في حالات الشيخوخة والعجز والوفاة، بحيث يتم احتساب قيمة المعاش الذي يستحقه المؤمن عليه عند تقديمه طلبًا للحصول على ويؤخذ بعين الاعتبار المنفعة ووقت اشتراكه بالإضافة إلى أنه مدد لحسابه في الهيئة العامة وبالتالي تحديد قيمة المعاش.

يتم الحصول على تعويض بمبلغ تعويض في حالة العجز أو الوفاة أو الشيخوخة، لأنه يتم الحصول على التأمين في حالة اكتمال خدمة المؤمن عليه وعدم استحقاقه للمعاش التقاعدي لعدم وجود الحد الأدنى من الوقت المطلوب للمستحقين. راتب تقاعد. في هذه الحالة، يتم صرف مبلغ الدفعة أيضًا. التعويض عن دفعة واحدة للمؤمن عليه

(ISSN: 2537 - 0758)

كان ذكرا أو أنثى ويدفع التعويض في حالة الوفاة للمستحقين للتعويض وهم أرمل وأرملة وأولاد المتوفى وأولاد ابن المتوفى وأب وأم وإخوة وأخوات المتوفى[٢٥].

مما سبق نلاحظ أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمملكة البحرين تعملان على تطبيق تأمين العجز والوفاة والشيخوخة، وكلا التشريعين وفرا أهم شروط استفادة المؤمن عليه منها. امتيازات التأمين، وقد حدد كلا التشريعين ما يسمى بسباحة دفعة واحدة. يقدم التعويض في حالة عدم وجود ما يبرر شروط استحقاق معاشات العجز والوفاة والشيخوخة، يُدفع التعويض الوحيد للمؤمن عليه مدى الحياة وفي حالة الوفاة. يتم دفع التأمين للمستفيدين من خلال الورشة العامة الموجودة عليه. الناس أكثر من استحقاق التشريع الأردني، لأن المشرع البحريني أضاف أبناء الابن المتوفى مستحقين لمخصصات الوفاة، وهذا البند لم يرد في التشريع.

تامين إصابات العمل:

فيما يتعلق بالتأمين ضد حوادث العمل، عرّف القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٤ بشأن مؤسسة التأمين الوطنية الأردنية، حوادث العمل بأنها عدوى بأحد أمراض المهنة الواردة في الجدول رقم. (١) مُلحق بالقانون وأي مرض آخر يقرر المجلس إضافته إلى هذا المقياس حسب مكان الإحالة الطبية أو الإصابة نتيجة حادث وقع للمؤمن عليه أثناء العمل أو بسببه، بما في ذلك أي حادث يقع أثناء مغادرته أو عودته من العمل، بشرط أن تكون بالطريقة المعتادة طريقة شائعة للذهاب إلى العمل أو العودة، ويمكن أن يتسبب ذلك في إصابة عمل في: العجز الدائم بسبب الإصابة الدائمة، وهو أي عجز ناتج عن حادث عمل يفقد بسببه المؤمن عليه قدرته الجسدية على العمل بانتظام، بنسبة ٧٥٪ على الأقل، والعجز الجزئي الدائم، وهو أي إعاقة. من حادث عمل يكون فيه المؤمن عليه مؤمناً على لياقته البدنية للعمل. عرّف التشريع البحريني حوادث العمل بأنها إصابات دائمة وبدرجة أقل فيما يتعلق بأمراض المهنة المدرجة في الجدول الملحق بالقانون، وكذلك الإصابات الناجمة عن حادث وقع أثناء أداء العمل. أو بسببه، كما يُعرّف بأنه أي حادث يقع أثناء فترة ترك العمل أو العودة منه، بشرط أن تتم العودة والمغادرة دون توقف أو تأخير أو انحراف عن المسار الطبيعي، ويضيف التشريع إلى تعريف إصابات العمل بسبب إجهاد العمل أو التعب[٢٦].

يتم تقديم عدد من المزايا للمؤمن عليه الذي تعرض لحادث في العمل، بما في ذلك مزايا حقوق الإنسان: يتم دفع البدلات اليومية من قبل صاحب العمل في حالة تعرض المؤمن له لحادث أثناء العمل يتطلب التوقف عن العمل للعلاج. من يتحمل أجر يوم الإصابة بغض النظر عن الوقت والسلطة. البدلات اليومية وتدفع عند دفع أجر إعاقة

المصاب أو ثبات حالته التي تثبت العجز أو الوفاة. هناك أيضًا، تلتزم مؤسسة الضمان الاجتماعي بدفع تكاليف نقل المصاب بوسائل النقل العادية أو الخاصة، ويتحمل صاحب العمل تكاليف النقل بوسائل النقل العادية أو الخاصة إلى الطرف المعالج في حالة حدوث الإصابة، ومؤسسة الضمان الاجتماعي يتحمل تكاليف السفر والعلاج والإقامة إذا قررت اللجنة الذهاب مع مرافق. تتحمل الهيئة نفقات سفر المصاب، وتتحمل الهيئة كذلك نفقات مرافق أفراد الطاقم الطبي، إذا كانت حالة المصاب تتطلب وجوده، والهيئة ملزمة بتوفير العلاج الطبي للمؤمن عليه. حالة وقوع حادث صناعي، ويشمل هذا العرض خدمات الممارسين العاملين والمتخصصين وخدمات طب الأسنان والفحوصات التشخيصية والعلاج في المستشفيات وتوريد الأدوية والمستلزمات الطبية وتوفير الأطراف الصناعية[٢٧].

ومن بين وثائق التأمين المماثلة بين الشركة الأردنية للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، تأمين إصابات العمل. حدد كلا القانونين مفهوم هذا التأمين وحددا ما هي الحوادث المهنية. إلا أن التشريع البحريني أضاف إلى هذا التعريف حق المؤمن عليه في مزايا حقوق الإنسان الخاصة بالتأمين ضد إصابات العمل في حالة وقوع الإصابة، وهذا هو إجهاد وإرهاق في العمل.

بالإضافة إلى التأمين ضد العجز والوفاة والشيخوخة والحوادث المتعلقة بالعمل، هناك أيضًا تأمين ضد البطالة، وهو أحد بوالص التأمين المماثلة للمؤسسة الأردنية للضمان الاجتماعي والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في دول هذا البلد. مجلس. ورغم أن التأمين مطبق في كلا البلدين إلا أننا نلاحظ أن القانون البحريني لا يحدد عدد التأخيرات في الحصول على تعويضات بسبب البطالة رغم وجود شروط إلا المشرع الأردني. حصر عدد مرات استلام التعويض بحيث لا يمكن أن يتجاوز ثلاث مرات خلال فترة اشتراك المؤمن عليه، واكتفى المشرع الأردني بإدراج العاملين في القطاع الخاص لضمان البطالة. بينما تضم الهيئة التشريعية البحرينية العاملين في القطاعين العام والخاص بهذا التأمين. لذلك فإن الفئات التي تستفيد من هذا التأمين هي أكثر من الفئات التي تستفيد منه في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد قدمت مملكة البحرين تعويضات عن الدعم في العمل ومن يريده وأتيحت لهم الفرصة لذلك. عدم العثور عليها بالمقابل بحيث يتم دفع التعويض لهم بشروط محددة[٢٨].

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث الثاني
اجراءات بعض الدول في دعم العمالة.

الحكومة لديها دور رئيسي تلعبه في الوباء والاستجابة للعواقب الاقتصادية.

في حالة عدم وجود علاج أو تطعيم للمرض، فإن تدابير الاحتواء ضرورية للحد من الإصابات الجديدة. تشير تجربة جمهورية كوريا وسنغافورة إلى أن توسيع الاختبار، بالإضافة إلى تتبع الاتصال والعزل، هي تدابير فعالة عند اندلاع الفاشية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تطبيق تدابير التباعد الاجتماعي المستهدفة، خاصة بين الفئات الأكثر ضعفاً وكبار السن، إلى احتواء انتشار الفيروس مع خسائر اقتصادية محدودة نسبياً، مقارنة بالإغلاق الكامل. على الصعيد الاقتصادي، يجب أن تكون الحكومات هي الملاذ الأخير. إن الأولوية بالنسبة لجميع البلدان هي تعبئة الموارد وتوزيعها– على مستوى المجتمع بأكمله– لإعادة توجيه الإنفاق نحو الصحة، وإنجاب الأسر والشركات، والاستعداد لجهود الإنعاش. تم تصميم حزم الإغاثة الاقتصادية في محيط من الغموض الناجم عن العديد من الجوانب غير المعروفة لخصائص المرض وتطوره. لذلك، يجب أن تكون عملية اتخاذ القرار متكيفة بطريقة تسمح بالتصحيح.

سيتم تحديد طبيعة استجابة السياسة من خلال خصائص البلد. قد لا تتمكن البلدان ذات الدخل المنخفض، ذات القدرات المحدودة وإمكانية الوصول إلى أدوات الاختبار، من محاولة تعقب المصابين. ويجب عليهم إيجاد بدائل غير مكلفة حتى تكون جهود الاحتواء مجدية وفعالة، مع تركيز الانتباه على النقاط الساخنة المحتملة للعدوى مثل المناطق المكتظة بالسكان والأحياء الفقيرة في المدن. في البلدان ذات المساحة المالية المحدودة ونسبة عالية من الاقتصاد غير الرسمي، لا يجد صانعو السياسات سوى مجموعة محدودة من الأدوات في أيديهم. في المستقبل القريب، سيكون من الضروري إعطاء القطاعات الضعيفة من السكان– بما في ذلك عمال القطاع غير الرسمي مثل الفقراء وحدهم– الأموال في أيديهم لحماية سبل العيش وتمكين سياسات الإدماج. يعد التنسيق وتقديم المساعدة على المستوى الدولي ضروريين لسد فجوات التمويل ولمساعدة البلدان على تجنب خيارات السياسات التي يمكن أن تعكس مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس[٢٩].

تأمين البطالة ودوره في مواجهة كورونا:

أدي انتشار كوفيد ١٩ إلي تشريج الكثير من العمال من عملهم مما استلزم مواجهة الاثار المترتبة عليه وأهطر بذلك تفعيل تأمين البطالة ضد انقطاع الرزق ولالقاء الضور علي دور تأمين البطالة في مواجهة اثار كورونا وجب التعرض لبعض مواده بالقانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ مادة رقم ٨٥ أحكام هذا الباب علي المؤمن عليهم المنصوص عليهم

بالبنود ٢، ٣، من أولاً من المادة ٢ من هذا القانون علي هذا الفئات المستفيدة من تأمين البطالة وهم:

١. العاملون بالقطاع الخاص الخاضعون لأحكام قانون العمل مع مراعاة أن تكون علاقة العمل منتظمة.
٢. العاملون بوحدات القطاع العام وقطاع الأعمال وغيرها من الوحدات الاقتصادية التابعة لها وايضا العاملين المؤثتين والعرضييت والموسمين بوجدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية لأي من هذه الجهات وبذلك يكون تأمين البطالة ققد امتاز ليشمل فئة كبيرة من العمال لتأمينهم ضد مخاطر انقطاع مورد الرزق واخضع التوقف بسبب جائحة كورونا فقد نصت المادة ٨٨ من ذات القانون يستحق تعويض البطالة ابتداء من اليوم الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عقد العمل بسبب الأموال ويتسمر صرف التعويض إلي اليوم السابق لتاريخ التحاق المؤمن عليه بعمل أو لمدة ٢٣ اسبوعاً ايهما اسبق وتمتد هذه المدة إلي ٢٨ اسبوعاً عند تعطل المؤمن عليه للمرة الأولي إذا كانت مدة الاشتراك في هذه التأمين تجاوز ٣٦ شهرًا.
٣. كل ذلك بشرط أن ألا يكون المؤمن عليه قد استقال وأن لا يكون قد انتهت خدمته نتيجة لحكم نهائي في عناية أو جناية ماسة بالشرف أو الأمانة وأن يكون قد قيد اسمه في سجل المتعطلين للقوي العاملة وأن يكون التأمين الاجتماعي قد أمن العامل من مخاطر البطالة(٣٠).

يتضح من نص المادة سالفة الذكر أن القانون قرر حق العلاج والرعاية الصحية للمؤمن عليهم وبذلك تكون منظومة التأمين الاجتماعي في مصر قد امتدت مظلتها إلي جميع فئات المؤمن عليهم ثم توالت مواد القانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بالمواد ارقام ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤ إلي تحديد شروط الانتفاع بتأمين المرض، ثم جاءت المادة ٧٥ من ذات القانون لتأكيد هذا الحق بنصها علي الاتحاد تتولي الهيئة المعينة بالأمين الصحي علاج المصاب أو المريض ورعايته طبيًا إلي أن يشفي أو يثبت عجزة وللهيئة الحق في ملاحظة المصاب أو المريض حينما يجري علاجه. ونصت المادة ٤٧ عنه علي أن المقصود بالعلاج والرعاية الطبية وما ورد بالمادة ٣ من قانون التأمين الشامل الصادر بالقانون ٢ لسنة ٢٠٠٨. وبذلك يكون المشرع المصرع قد امتد بحمايته الي المؤمن عليهم ضد المرض ومنها مرض كورونا وقد صدرت التعليمات الدورية رقم ٦ لسنة ٢٠٢٠ **وجاء نصها الآتي:**

مادة ١ تعامل الاصابة بمرض كورونا المستجد كوفيد ١٩ معاملة الامراض المهنية لحين اضافتها الي قائمة الامراض المهنية للقريف الطبي والوظائف المرتبطة بمهنة الطب.

(ISSN: 2537 - 0758)

مادة ٢ تحتسب الوفاة الناتجة عن ذات المرض كوفيد ١٩ وفاة وله كافة الحقوق التأمينية الناتجة عن ذلك.

وبذلك يكون نظام التأمين الاجتماعي قد امتدت حمايته الي مرض كوفيد ١٩ كورونا والحاقهم بالأمراض المهنية بل واحتساب الوفاة التي تنتج عنه وفاة مما اضاف حماية كاملة لمصابي كورونا ضد المرض والوفاة وبذلك اضافة ميزة تأمينية جديدة لهم باعتباره الوفاة وقائمة لمن اصابهم المرض اثناء العمل من الأطقهم الطبية(٣١).

بعض الاجراءات المتبعة لدعم العمالة في المملكة العربية السعودية:

من بين المقترحات القانونية التي يمكن النظر فيها، يجب على صاحب العمل إطلاق المبادرة لتحقيق الخيارات الممكنة من خلال أحد أمرين: توفير العمل عن بعد لفئة العمال الذين يعرفون ذلك والذين يستخدمون دليل العمل عن بعد الصادر عن دائرة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وتعمل على تحقيق ذلك من الجانبين.

وضع خطة تقوم على شيئين: بيانات العاملين غير القادرين على العمل عن بعد حسب الفئات التالية: (ميزان الإجازة السنوية والخبرة والمؤهلات) ب- قائمة العمل عن بعد الذي سيتم أداؤه في الوقت الحاضر أو لتقليل انقر فوق فئة العاملين في النقطة (١) أعلاه. وقائمة الوظائف التي لا تشمل الاختلاط بأعداد كبيرة.

ثم يتابع مع خيارات فئة العمال في النقطة (٢) حسب نتائج الخطة، مثل: الموافقة على منح إجازة سنوية لمن لديه رصيد وفق المادة ١٠٩ الفقرة الثانية. نظام العمل والتنازل عن الأعمال الأخرى، وإن كان يختلف اختلافًا جوهريًا عن عقد العمل لمن يستطيع أداء العمل لمدة لا تزيد عن ٣٠ يومًا وفقًا للمادة الستين من قانون العمل. وأخيرًا اتفاقية بشأن إجازة بدون راتب أو تعليق عقد العمل لمن لا يتقدم إليهم. الخيار الأول أو الثاني حسب المادة ١٠٠ من قانون العمل.

أصدر معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية قراراً وزارياً بتاريخ ١٤٤١/٨/١٣هـ بإضافة المادة (٤١) إلى اللائحة التنفيذية لنظام العمل والتي تنص على:- اتخاذ الإجراءات وفقاً لتوصيات أحد. من المنظمات الدولية المتخصصة التي لها علاقة بها، أو أي ظروف تتطلب تخفيض ساعات العمل أو اتخاذ تدابير احترازية للحد من تفاقم هذا الوضع. أو أحد الشروط التالية في وصف القوة القاهرة بموجب المادة ٧٤ (٥) من النظام كخطوة أولى نحو اتفاق مع العامل- في غضون ستة أشهر بعد بدء الإجراءات:

- تخفيض أجر العامل بما يتناسب مع عدد ساعات العمل الفعلية.
- منح العمال إجازة في أيام الإجازة السنوية المستحقة.
- منح العامل إجازة استثنائية كما نصت عليه المادة (١٦٦) من النظام.

- لا يعتبر التوقف عن العمل بعد ذلك أمرًا قانونيًا إذا ثبت أن صاحب العمل قد تلقى مساعدة الدولة للتعامل مع الوضع.
- هذا لا يؤثر على حق العامل في إنهاء عقد العمل.

مما سبق ظهر إعادة تنظيم المراكز القانونية وفق الأدوات القانونية المراد التصرف فيها، لوضع آلية محددة على أساس الاتفاق وصاحب العمل في البداية. مما أتاح لصاحب العمل:[٣٢]

١- التمتع بالدعم المقدم من الدولة دون أن يحق له إنهاء عقد العمل معه للإجراءات الاحترازية.

٢- أو عقد بين صاحب العمل وعامله خلال ستة أشهر من بدء الإجراءات الاحترازية، في كل من الحالات المذكورة في هذه المادة، وإذا رفض العامل الخيارين جاز لصاحب العمل إنهاء عقد العامل.

لا يجوز لصاحب العمل أو العامل القيام بعمل من شأنه أن يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات واللوائح الصادرة تطبيقا لتلك الأحكام. لا يجوز لأي منهم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يقوض حرية الآخرين أو حرية العاملين أو أصحاب العمل الآخرين لتحقيق مصلحة أو رأي يتبناه. ما لا يتوافق مع حرية العمل أو اختصاص السلطة المختصة بالفصل في المنازعات.

النص قراءة صحيحة وقانونية متوافقة مع حالة الطوارئ. على كل طرف أن يستجيب بشكل جيد للآخر من أجل تجاوز حالة الطوارئ لصالح الدولة والشعب[٣٣].

شعرت القيادة الرشيدة بقيادة مدير الحرمين الشريفين وولي العهد الأمين العام بالتأثير الاقتصادي المتوقع لفيروس كورونا على القطاع الخاص والتأثير الاقتصادي والاجتماعي الكبير. ١٩)، الفقرات ٨ و١٠ و١٤ من نظام التأمين ضد البطالة، حيث يحق لصاحب العمل إبرام العقد. بحد أقصى ٩٠٠٠ ريال شهرياً بقيمة إجمالية ٩ مليارات ريال.

بعض التدابير العامة الموضحة في وثيقة منظمة العمل الدولية: تحتوي معايير العمل الدولية على توجيهات محددة لضمان العمل اللائق في سياق الاستجابة للأزمات، بما في ذلك الإرشادات التي قد تكون ذات صلة بتطور العمل. وباء فيروس كورونا. من بين أحدث معايير العمل الدولية، أكدت توصية ٢٠١٧ بشأن التوظيف والعمل اللائق من أجل السلام والصمود (رقم ٢٠٥)، التي اعتمدتها الأغلبية الساحقة من المكونات الثلاثية، على أن الاستجابات الضرورية تضمن احترام جميع حقوق الإنسان. وسيادة القانون بما في ذلك احترام المبادئ والحقوق. ضروري لمكان العمل ومعايير العمل الدولية. تقدم التوصية نهجا استراتيجيا للاستجابة للأزمة، بما في ذلك اعتماد نهج متعدد

(ISSN: 2537 - 0758)

المراحل ومراحل ينفذ استراتيجيات متماسكة وشاملة لتمكين التعافي وبناء القدرة على الصمود[٣٤]. وتقدر منظمة العمل الدولية أن ٢٥ مليون وظيفة يمكن أن تفقد في جميع أنحاء العالم بسبب وباء COVID-19. من أجل النهوض بالعمالة الكاملة والإنتاج والاختيار الحر وتعزيزها (وفقًا لاتفاقية سياسة التوظيف رقم ١٢٢ لعام ١٩٦٤)، يجب اتخاذ تدابير انتقائية لتحقيق استقرار النظم الاقتصادية وحل المشكلات[٣٥].

الخاتمة:

يمثل وباء فيروس الكورونا أزمة عالمية حديثة، حيث اضطرت العديد من الدول إلى اتخاذ إجراءات صارمة للحد من انتشار فيروس الشريان التاجي المتطور، بما في ذلك الحجر الصحي والعزل المنزلي لمنع الفيروس من الانتشار إلى البشر بسبب آثاره المميتة. وله مثل هذه الانعكاسات على القطاعات الرئيسية الممثلة في صناعات العمل التي تقوم عليها العديد من الاقتصادات، سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة. وستكون عواقب الفيروس أشد على الدول النامية التي قد تتكبد خسائر فادحة بسبب توقف قطاعات العمل بأكملها وتدهور مستويات المعيشة وانتشار البطالة وازديادها نتيجة تسريح العمال.

من المتوقع أن تكون أعداد كبيرة من العاملين زائدة عن الحاجة نتيجة لإجراءات الإغلاق التي اتخذتها الحكومات العالمية وبالتالي دخول الاقتصادات في حالة من الركود والركود، مما سيؤدي إلى الفصل من العمل بسبب الظروف الاقتصادية وكذلك الظروف الاجتماعية إلىأنقذ حياة الناس. وقد تم توضيح ذلك في العبوة القانونية لما هو فيروس كورونا الجديد، سواء كانت قوة قاهرة أو ظروف طارئة، وقد توصلنا إلى استنتاج مفاده أن هذه حالة قوة قاهرة وظروف غير عادية تجري في جميع أنحاء العالم.

وفي سبيل ذلك تم اتخاذ اجراءات عدة لضمان حقوق العمال وكفالة انظمة التامينات الاجتماعية وفاعلياتها في مواجهة الازمة الحالية، حيث ان اغلب قطاعات العمال تاثرت بشدة بفعل الجائحة وادت التي تهديد حياة البشر جميعا عمال وغير عمال.

فكان من الضروري تسليط الضوء علي انظمة التامين الاجتماعي التي تمثل ضمانة كافية لحقوق العمال المتضررين من جراء الازمة العالمية، وتوضيح الشروط التي تجعلهم مؤهلين للحصول علي التامينات والضمانات الكافية لمواجهة الازمة العالمية الحالية، وايضا تسليط الضوء علي بعض الاجراءات التي اتبعتها الدول في السيطرة علي الانتشار الواسع للجائحة و ذلك ايضا بغرض حماية المواطنين واستقرار حقوقهم المالية لدي الدولة.

هوامش البحث:

(١) الراوي مظفر، اضواء علي التامينات الاجتماعية وفق لاحكام القانون الاماراتي والاردني، دفاتر السياسة والقانون، ٢٠١٧.

(٢) الكردي، الحماية الاجتماعية و التنمية في ظل الظروف الراهنة، ص٣.

(٣) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا دراسة عن الآثار الاقتصادية لفيروس "كوفيد-١٩" على القارة السمراء بشكل عام.

(٤) جوهانز جوتنج، انظمة التامين الاجتماعي في الدول ذات الدخل المنخفض، المفاهيم والقيود والحاجة الي تعاون، المجلة الدولية للتامينات الاجتماعية (الاصدار العربي) السعودية، ٢٠٠١.

(٥) محمد الجوهري، اسباب انتهاء علاقة العمل في قانون العمل الجزائري، جامعة الجليل بونعامة خميس مليانة، ٢٠١٧.

(٦) علي القلاف، الاثار المترتبة على عقود العمل وحدود مسؤولية أرباب العمل في ازمة كورونا، ٢٠٢٠.

(٧) علي القلاف، المرجع السابق.

(٨) أحمية سليمان التنظيم القانوني لعلاقات العمل في القانون الجزائري، علاقات العمل الفردية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩١.

(٩) عبد السلام ديب، قانون العمل الجزائري والتحولات الإقتصادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٣.

(١٠) علي القلاف، مرجع سابق.

(١١) علي القلاف، المرجع السابق.

(١٢) جوهانز جوتنج، انظمة التامين الاجتماعي في الدول ذات الدخل المنخفض، المفاهيم والقيود والحاجة الي تعاون، المجلة الدولية للتامينات الاجتماعية (الاصدار العربي) السعودية، ٢٠٠١.

(١٣) زرارة الواسعة، المخاطر المضمونة في قانون التامينات الاجتماعية. اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة منتوري، القسطنطينية، الجزائر، ٢٠٠٧.

(١٤) خالد الكردي، الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٤.

(١٥) درار عياش، اثر نظام الضمان الاجتماعي علي حركة الضمان الاجتماعي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ٢٠٠٥.

(١٦) خالد الكردي، مرجع سابق.

(١٧) منير ابو هزيم شيرين، التأمينات الاجتماعية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين دراسة مقارنة. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ٢٨(١). ٢٠٢٠.

(١٨) منظمة العمل الدولية، الحماية الاجتماعية من الامتيازات.

(ISSN: 2537 - 0758)

[١٩] جدي الوردي، النظام القانوني للصندوق الوطني للتامينات الاجتماعية للاجراء في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ٢٠١٦.

[٢٠] منظمة العمل الدولية، دليل التامينات الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٨.

[٢١] قانون التأمين االجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

[٢٢] المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، العجز الطبيعي الكلي والجزئي.

[٢٣] مظفر الراوي، اضواء علي التامينات الاجتماعية وفقا لاحكام القانونيين الاماراتي والاردني، دفاتر السياسة والقانون، ٢٠١٧.

[٢٤] المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، راتب تقاعد الوفاة الاصابي، ص١.

[٢٥] الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، صرف تعويض الدفعة الواحدة وفقا لاحكام المادة ٣٨ من قانون التامين الاجتماعي، ص١١.

[٢٦] قانون الضمان الاجتماعي الاردني رقم ١ لسنة ٢٠١٤، ص ١٢.

[٢٧] منير ابو هزيم شيرين. التأمينات الاجتماعية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين دراسة مقارنة. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ٢٨(١). ٢٠٢٠.

[٢٨] منير ابو هزيم يرين، المرجع السابق.

[٢٩] مجموعة البنك الدولي، تقرير بعنوان حماية الانسان والاقتصاد، بتاريخ ٢٠٢٠ متاح علي رابط www.worldbank.org

[٣٠] قانون التأمين الاجتماعي ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.

[٣١] تعليمات ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادرة من الهيئة العامة للتأمين الصحي بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣١.

[٣٢]اياد رضا، الاثر القانوني للجائحة علي التعاقدات، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠.

[٣٣] المرجع السابق، ٢٠٢٠.

[٣٤] الفقرة ٨ من التوصية ٢٠٥. وتوفر الفقرة المزيد من الارشاد حول التدابير التي يجب اتخاذها.

[٣٥] انظر مثال، توصية التشاور والتعاون بين أصحاب العمل والعمال، لسنة ١٩٥٢(رقم ٩٤) واتفاقية ممثلي العمال، لسنة ١٩٧١(رقم ١٣٥)، ويدعمهما التوجيه المتوفر في توصية ممثلي العمال، لسنة ١٤٣ رقم ١٩٧١.

https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_INSTRUMENT_ID:312432.